E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.2/2023/7(Part III)
2 March 2023
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة التنمية الاجتماعية
الدورة الرابعة عشرة
بيروت، 8 حزيران/يونيو 2023

البند 8 (ج) من جدول الأعمال المؤقت

مبادراتٌ عملية لتعزيز المساواة الاجتماعية والاقتصادية

موجز

تختتم هذه الوثيقة سلسلة الوثائق التي تتناول اللامساواة في المنطقة العربية بطرح مبادرات عملية لتعزيز المساواة الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، استناداً إلى استعراض للدروس العالمية في هذا الصدد. وهي تحدّد النهجَ ذا المحاور الثلاثة لنجاح السياسات الرامية إلى الحدّ من اللامساواة: تعزيز التضامن؛ وتحقيق الأثر الملموس؛ واكتساب المصداقية وثقة المواطنين. وتنظر الوثيقة في مختلف خيارات السياسات الرامية إلى تعزيز الإدماج والعدالة الاجتماعية، مثل اعتماد السياسة الضريبية التصاعدية والحماية الاجتماعية الشاملة، والاستثمار في رأس المال البشري، وتوفير فرص العمل اللائق، وتقدم أمثلة ملموسة على تلك الخيارات. كما تقدم الوثيقة لمحة عامة عن الأدوات والأساليب التي طورتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لدعم دولها الأعضاء في جهودها الرامية إلى تعزيز المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

ولجنة التنمية الاجتماعية مدعوّةٌ إلى مناقشة هذه الوثيقة وتقديم توصيات بشأن سُبل المضي قدما.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	1	3
الفصل		
أولاً- دروس عالمية عن معالجة اللامساواة	3-2	3
ثانياً- دروس عالمية عن ترك اللامساواة دون معالجة	6-4	3
ثالثاً- المساواة في التمويل.....	8-7	4
رابعاً- مبادرات عملية لتعزيز المساواة الاجتماعية والاقتصادية.....	53-9	4
ألف- السياسة الضريبية التصاعدية	16-12	5
باء- الحماية الاجتماعية الشاملة	24-17	7
جيم- الاستثمار في رأس المال البشري	30-25	10
دال- توفير العمل اللائق	44-31	13
هاء- تعزيز الإدماج	51-45	17
واو- دمج السياسات والبرامج	53-52	20
خامساً- خلاصة	55-54	21

مقدمة

1- اللامساواة آفة تتفاقم ما لم تعالَج. بيد أن معالجتها ممكنة إذا ما توفرت الإرادة السياسية اللازمة لذلك. فاللّامساواة تمثل بالنسبة للكثيرين خيارهم السياسي. وتضطلع الدولة في نهاية المطاف بدور حاسم لا غنى عنه في مكافحتها. والتاريخ زاخر بالدروس عن كيفية مفاقمتها أو الحد منها، ومن ثم عن كيفية معالجتها.

أولاً- دروس عالمية عن معالجة اللامساواة

2- في مطلع القرن العشرين، أخذ العديدُ من الحكومات في البلدان المرتفعة الدخل بنموذج دولة الرفاه (بدافع الاقتراع العام أو توسيع نطاق حق التصويت ليشمل جميع المواطنين بصرف النظر عن جنسهم وثروتهم وسماتهم الأخرى). وزادت في ظل دولة الرفاه الضرائب التصاعدية، وتَركَّز الإنفاق الحكومي على المستحقات الاجتماعية: الرعاية الصحية، والتعليم، والتقاعد، والبطالة، ومستحقات الأسرة، ودعم السكن. ومكّنت زيادة الضرائب (التصاعدية) بين عامي 1920 و1980 من إعادة توزيع الموارد والثروة لتحقيق قدر أكبر من المساواة بين السكان. وبلغت اللامساواة في الثروة على وجه الخصوص أدنى مستوىً لها في الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي 1970 و1980، وفي أوروبا بين عامي 1980 و1990. وتزامنت تلك الفترة أيضاً مع زيادة في فرص العمل والنمو الاقتصادي[1].

3- وثمة أدلة على أن الخدمات الاجتماعية الممولة من القطاع العام كانت أكثر فعالية وكفاءة من حيث التكاليف (فيما يتعلق بالرفاه والعمر المتوقع) من نظيراتها الممولة من القطاع الخاص.

ثانياً- دروس عالمية عن ترك اللامساواة دون معالجة

4- أسهمت العولمة، منذ عام 1980، في دفع الاتجاه نحو إزالة الضوابط التنظيمية وتحرير التجارة من منطلق زيادة النمو الاقتصادي. كما أنها حفزت التهرب الضريبي، حيث بات الأثرياء أكثر قدرةً على نقل أموالهم إلى الخارج وتجنب القيود المفروضة. وأصبحت الضرائب أقل تصاعدية، واستفاد الأثرياء بشكل غير متناسب من التخفيضات الضريبية الواسعة النطاق للاحتفاظ بنسبة أكبر من دخلهم.

5- غير أن التخفيضات الضريبية لم تثمر عن زيادة ملحوظة في النمو الاقتصادي على النحو المنشود. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، بين عامي 1950 و1990، بلغ معدل الضريبة الحدي على الدخل الأعلى 72 في المائة في المتوسط بينما بلغ النمو في نصيب الفرد من الدخل القومي 2.2 في المائة في المتوسط. أما بين عامي 1990 و2020، فقد انخفض معدل الضريبة الحدي على الدخل الأعلى إلى 35 في المائة في المتوسط بينما انخفض النمو في نصيب الفرد من الدخل القومي إلى 1.1 في المائة في المتوسط[2].

(1) World Inequality Lab, World Inequality Report, 2022.

(2) المرجع نفسه.

6- وبدل أن يزدهر الاقتصاد العالمي ازدادت اللامساواة (المَقيسة بالدخل والثروة). غير أن اللامساواة لم ترتفع على نسق موحد في جميع أنحاء العالم بسبب التدخلات السياسية وتقبُّل الجمهور للمساواة. فقد ازدادت اللامساواة في الدخل والثروة بقدر أكبر في الاتحاد الروسي والهند والولايات المتحدة، وبقدر أقل بكثير في الصين وأوروبا التي تُعتبر مجتمعاتهما أقلّ تسامحاً مع اللامساواة وتطالب بالتالي بنظم سياسية واقتصادية لمعالجتها[3].

ثالثاً- المساواة في التمويل

7- مع أن الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية، الذي تموله الضرائب التصاعدية، يضطلع بدور حاسم في الحد من اللامساواة، يتقلص أكثر فأكثر ما لدى الحكومات من حيز ضريبي للاستثمار في سكانها. فمنذ تحرير الاقتصاد العالمي في الثمانينات من القرن الماضي، انتقلت الثروة (وإلى حد ما النفوذ السياسي) من القطاع العام إلى القطاع الخاص. وفاقمت جائحة كوفيد-19 الاتجاه نحو تضاؤل حصص القطاع العام من الثروة، مما أجبر الحكومات على الاقتراض من القطاع الخاص، وهو ما أدى فعلياً إلى استحواذ القطاع الخاص على كامل الثروة العالمية[4].

8- ونتيجةً لذلك، وعلى الرغم من حُزم التحفيز والحماية الاجتماعية غير المسبوقة التي قدمتها الحكومات إبّان الجائحة، تفاقمت اللامساواة وباتت قدرةُ الدول على حماية سكانها من تفاقمها معرضةً الآن لخطر شديد. ومع أن هذه الحقيقة العالمية تنطبق أيضاً على المنطقة العربية، فقد تتاح لدى العديد من البلدان العربية الفرصة لسنّ سياسات ومبادرات لمكافحة اللامساواة بفضل المكاسب غير المتوقعة الحالية الناجمة عن ارتفاع أسعار الطاقة. ومع توجّه العالم نحو بدائل أكثر مراعاةً للبيئة، فقد تمثل الفترة الحالية التي تشهد زيادةً في الطلب على النفط المرتفع الأسعار فرصةً أخيرةً لتمويل السياسات الاجتماعية الواسعة النطاق.

رابعاً- مبادرات عملية لتعزيز المساواة الاجتماعية والاقتصادية

9- تترسخ آفة اللامساواة بمستويات عالية في المنطقة العربية ويتعذر استئصالها عبر النمو الاقتصادي وحده. بل إن النمو الاقتصادي الذي لا يعمُّ جميع السكان قد يؤدي إلى توسيع هوة اللامساواة. ولا بد بالتالي من انتهاج سياسات مدروسة في هذا الصدد.

10- وتشجع "مجموعة الروّاد من أجل مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة" (باثفايندرز) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) على الأخذ بنهج ذي محاور ثلاثة لنجاح السياسات الرامية إلى الحد من اللامساواة، وهي: تعزيز التضامن، وتحقيق الأثر الملموس، واكتساب المصداقية وثقة المواطنين. فمن أجل تعزيز التضامن، ينبغي للسياسات أن تعالج التحيز، وأن تُنمّي التعاطف بين المجموعات، وأن تعالج أوجه الحرمان والأخطاء التاريخية. ومن أجل تحقيق الأثر الملموس، ينبغي أن يكون للسياسات أثرٌ ذو مغزىً على حياة الناس اليومية وأن تعالج مجالات السياسات المهمَلة. أما من أجل اكتساب المصداقية والثقة، فينبغي للسياسات أن تمكّن الدولة من أن تعمل بإنصاف وشفافية. ومع أن السياسات التي تركز على محور واحد فقط من المحاور الثلاثة

(3) المرجع نفسه.

(4) المرجع نفسه.

قد تكون فعالة في الحد من اللامساواة في التوظيف على المدى القصير، فإن المحاور الثلاثة جميعها ضروريةٌ لضمان الاستدامة. فالبلدان التي أحرزت تقدماً في مجال المصداقية (مثل إصلاحات مكافحة الفساد)، دون أن تحقق نتائج ملموسة، كثيراً ما تخفق في الحفاظ على الزخم المطلوب. وعلى المنوال نفسه، فإن البلدان التي تحقق نتائج ملموسة، دون أن تُؤسِّسها على تغيير يتوخى بناء التضامن أو اكتساب المصداقية، كثيراً ما تواجه انتكاسات[5].

11- ولمكافحة اللامساواة وتعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية المستدامة والشاملة، يجب أن تكون السياسة الضريبية تصاعدية (مما يعزز التضامن أيضاً) بحيث تدعم الفئات الأشد فقراً في اللحاق بالركب والتمتع بمستوى معيشي لائق. كما ينبغي أن تسعى السياسة الضريبية أيضاً إلى الأخذ بنهج الاقتصاد الأخضر الذي يكبح تغير المناخ ويحمي الفئات الأكثر ضعفاً من تأثيره. ويمكن النظر في إنشاء صندوق ثروات تضامني في البلدان التي تعاني من ارتفاع مستويات اللامساواة كوسيلة لإعادة توزيع الموارد توزيعاً منصفاً بين سكانها. وينبغي لصانعي السياسات أن يسعوا إلى توفير الحماية الاجتماعية الشاملة (التي من شأنها تحقيق أثر ملموس) للتخفيف من وطأة الحرمان بسبب الفقر، والمساعدة في انتشال العديد من الفقراء ليحصلوا على العمل المنتج واللائق. ويمكن للحماية الاجتماعية، إذا ما اقترنت بسياسات فعالة للخروج من دائرة الفقر، أن تنتشل شريحة كبيرة من الفقراء من براثنه بصورة دائمة. ولقد ثبت منذ فترة طويلة أن الاستثمار في التعليم يؤدي دوراً محفزاً في منع الفقر والحد من اللامساواة المتوارثة بين الأجيال[6]. ولا بد من زيادة الاستثمارات في رأس المال البشري ليس من أجل رفاه السكان (لتعزيز التضامن) فحسب، بل أيضاً لتنمية قوة عاملة منتجة من شأنها أن تنمّي الاقتصادات. وإلى جانب الاستثمار في التعليم، ينبغي للسياسات أيضاً أن توفر ما يكفي من فرص العمل اللائق (لتحقيق أثر ملموس) كيلا تضيع الفوائد التي يمكن تُجنى من تعليم السكان. ولن يسهم ارتفاع عدد العاملين الفقراء في النمو الاقتصادي، بل سيظل عبئاً على كاهل الدولة. ويجب أن تعزز جميع السياسات الإدماج وتعمل على تعميم العدالة الاجتماعية لضمان عدم ترك أحد خلف الركب (واكتساب الثقة). ويتعذر تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية المستدامة إذا ما استُبعدت شرائح سكانية من المساهمة فيها أو الاستفادة منها. وأخيراً، فإن دمج السياسات بحيث تكون متماسكة ومتكاملة سيزيد من كفاءتها ويحسّن فرص مكافحة اللامساواة، بينما سيؤدي وجود التزام متسق بالحد منها يتجسد في العديد من التدخلات إلى اكتساب ثقة الجمهور وتعزيز التماسك الاجتماعي.

ألف- السياسة الضريبية التصاعدية

12- تمثل الضرائب والتحويلات إحدى أقوى الأدوات التي تستخدمها الحكومات للحد من اللامساواة. ولكنها كي تؤتي ثمارها، يجب على الأثرياء وأصحاب الشركات المتعددة الجنسيات دفع حصتهم المنصفة من الضرائب. فالضرائب غير المباشرة والإعانات (المخصصة للخبز أو المحروقات) عادةً ما تكون تنازلية، وتعود بالفائدة على الطبقات العليا والمتوسطة أكثر من الطبقة الأشد فقرا. أما الضرائب المباشرة والتحويلات الاجتماعية فهي تصاعدية وتعزز المساواة[7]. وفي الاقتصادات الأقل ثراء أو التي تعاني من عجز ضريبي كبير، فإن الضغوط الرامية لتحقيق التوازن في الميزانيات العامة تجازف بتقويض الاستثمارات في القطاعات الاجتماعية، مما قد

(5) الإسكوا، عدم المساواة في المنطقة العربية: قنبلة موقوتة، 2022.

(6) United Nations Department of Economic and Social Affairs, World Social Report, 2020.

(7) World Bank, The redistributive impact of fiscal policy indicator: A new global standard for assessing government effectiveness in tackling inequality within the SDG framework, 2020.

يتمخض بالتالي عن زيادة اللامساواة وزيادة الضغط على تلك الميزانيات. وينبغي، حيثما أمكن، إعطاء الأولوية للإنفاق الاجتماعي والسياسات الضريبية التصاعدية.

13- ومن شأن صندوق الثروات التضامني أن يوفر طريقةً تصاعديةً من أجل إعادة توزيع الثروة من الأثرياء إلى الفقراء المعوزين. كما يبين تحليل الإسكوا أن وجود مثل هذا الصندوق في البلدان العربية المتوسطة الدخل يمكنه أن يسهم إلى حد معقول في إنهاء الفقر.

14- ففي عام 2019، كان ملياردياتُ المنطقة العربية السبعةُ والثلاثون (وجميعهم من الرجال) يمتلكون نحو 108 مليارات دولار. وكان هذا المبلغ، في عام 2019 ذاته، يماثل الناتج المحلي الإجمالي للمغرب، ويفوق الناتج المحلي الإجمالي المشترك لأكبر بلدين من أقل البلدان نمواً في المنطقة العربية، وهما: السودان واليمن. وتُقدِّر الإسكوا أن ثروة مليارديراتِ المنطقة السبعةِ والثلاثين تعادل ثروة أفقر 110 ملايين من سكان المنطقة البالغين (46 في المائة من البالغين) الذين يبلغ متوسط ثروة كل منهم 975 دولاراً فقط.

15- وفي عام 2019، قبل تفشي الجائحة، بلغت تكلفة سد فجوة الفقر في المنطقة العربية 38.6 مليار دولار سنوياً[8]. ولو فُرضت حينئذ ضريبة تضامنية بنسبة 2.6 في المائة على ثروات أغنى 10 في المائة من السكان العرب لكانت كافيةً لسد فجوة الفقر. وقد ارتفعت تكلفة سد فجوة الفقر في الدول العربية إلى 45.1 مليار دولار في عام 2020، وزادت الضريبة التضامنية على الثروة اللازمة لسد فجوة الفقر إلى 3.2 في المائة.

16- وإذا ما تم تطبيق صندوق الثروات التضامني بنسبة 2.6 في المائة في المنطقة العربية بأسرها، فسيفضي إلى إعادة توزيع كبيرة للثروة من بلدان مجلس التعاون الخليجي صوب البلدان العربية الأقل نموا. وقد يكون احتمال تطبيق صناديق الثروات التضامنية أيسر على المستويات الوطنية، فهي تتسم بطابع عملي للغاية في البلدان المتوسطة الدخل التي تتمتع بقدر كافٍ من الثروة لإعادة توزيعها (أما في البلدان المنخفضة الدخل، فإن فجوة الفقر كبيرة جداً، وحجم النخبة الغنية أصغر من أن يخفف من وطأة الفقر بصورة مستدامة عبر إعادة توزيع الثروة فقط). وتقدر الإسكوا أنه لو أن البلدان العربية المتوسطة الدخل كانت قد فرضت ضريبةً تضامنية على الثروة بنسبة 0.9 في المائة في عام 2019، ورفعتها إلى 1.2 في المائة في عام 2020، لسَدَّت فجوة الفقر لديها[9].

الإطار 1- صندوق الثروات التضامني لمكافحة اللامساواة

تقترح الإسكوا إنشاء صندوق ثروات تضامني عربي لمعالجة تأثير الصدمات المتداخلة المتعددة في المنطقة العربية، ولا سيما الآثار اللاحقة الناجمة عن جائحة كوفيد-19، وتضخم أسعار الطاقة والأغذية جراء الحرب في أوكرانيا، والركود العالمي والاقتصادي الذي يلوح في الأفق. وسيعمل الصندوق على معالجة اللامساواة عبر إعادة توزيع الثروة من الفئات الأغنى إلى الفئات الأشد فقراً، وينبغي أن يلبي الاحتياجات المحددة للفئات الأكثر ضعفاً، بما في ذلك زيادة الفرص المتاحة للأسر المنخفضة الدخل. وسيدير الصندوقَ المقترح مستثمروه، ولذا فإنه سيعمل بمعزل عن الميزانيات العامة ولكنه بصورة مكملة لها.

(8) تُحسب فجوة الفقر باستخدام خطوط الفقر الوطنية في 13 بلداً عربياً (توفرت بيانات عنها)، ومعظم سكانها (أكثر من 90 في المائة) هم من غير مواطني بلدان مجلس التعاون الخليجي.

(9) الإسكوا، عدم المساواة في الثروة وسد فجوة الفقر في البلدان العربية: مسوغات فرض الضريبة التضامنية على الثروة، 2019.

وتدعو الإسكوا، قبل إنشاء الصندوق ونظراً للاحتياجات الملحة للمنطقة، إلى إعطاء دفعة إقليمية نحو التضامن لضمان عدم تخلف أي أحد عن الركب.

المصدر: الإسكوا، الحيّز المالي المحدود يُعرّض تعافي المنطقة العربية من جائحة كوفيد-19 للخطر، 2020.

باء- الحماية الاجتماعية الشاملة

17- الحق في الحماية الاجتماعية منصوصٌ عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فالحماية الاجتماعية الشاملة أمر ضروري للتخفيف من أوجه اللامساواة التي يسببها الفقر، ومن ثم لتحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية المستدامة والاستقرار السياسي. ولكن على الرغم من دور مستحقات نُظُم الحماية الاجتماعية في بناء مجتمع أكثر إنصافاً، فلم يتمتع سوى 46.9 في المائة فقط من سكان العالم بأحد مستحقاتها على الأقل في عام 2020[10]. وفي المنطقة العربية، تتراوح إمكانية الوصول إلى الحماية الاجتماعية (المَقيسة بنسبة السكان المستفيدين من أحد مستحقاتها على الأقل) من 2.8 في المائة في اليمن إلى 77.8 في المائة في المملكة العربية السعودية[11].

18- وتُقسَّم نُظُم الحماية الاجتماعية إلى نظم المساعدة الاجتماعية (غير القائمة على الاشتراكات) ونظم التأمين الاجتماعي (القائمة على الاشتراكات). وكثيراً ما تُصمَّم نظم المساعدة الاجتماعية (من قبيل التحويلات النقدية أو العينية) كي تعود بالنفع على الفئات السكانية الضعيفة[12]. وقد تستهدف الفئات الضعيفة فقط أو تكون شاملة (كمِنح الأطفال الشاملة أو برامج التغذية المدرسية الشاملة مثلاً). وتخفف برامج المساعدة الاجتماعية من وطأة الفقر عن طريق تثبيت درجة استهلاك الأسر المستفيدة. أما نظم التأمين الاجتماعي (كمستحقات البطالة، والتأمين الصحي، ومستحقات العجز، ومستحقات إعالة الأطفال، والمعاشات التقاعدية) فتقتصر عادةً على العاملين النظاميين ومعاليهم؛ وكثيراً ما يشارك أصحاب العمل في تمويلها لحماية العاملين من خطر الوقوع في الفقر. وكلا نوعَي الحماية ضروري.

1- المساعدة الاجتماعية

19- يمكن أن تكون برامج المساعدة الاجتماعية مشروطةً أو غير مشروطة أو مخصَّصةً (حيث تُخصَّص الأموال لغرض محدد لكنها ليست مشروطة بتحقيقه)، وينبغي تقديمها إلى الفئة السكانية المستهدفة بعد استطلاع مواردهم المالية بشكل من الأشكال. ولا تكفي التحويلات النقدية لانتشال الفئة المستهدفة من براثن الفقر لأنها ببساطة تدعم الاستهلاك الأساسي فهي بالتالي غير مستدامة. بيد أنها أداةٌ أساسية لمنع الفقراء من الشعور بالحرمان بسبب فقرهم. ويقتضي نجاح نظم التحويلات النقدية أن تكون حسنةَ الاستهداف، وكبيرةً بما يكفي لتمكين المستفيدين من تلبية احتياجاتهم الأساسية (ومرتبطةً حيثما أمكن بمؤشر التضخم)، وسريعةَ الاستجابة بحيث يمكن

(10) حسابات الإسكوا.

(11) الإسكوا، المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة.

(12) Fiona Howell, Social Assistance – Theoretical Background, 2001.

توسيع نطاقها أو تقليصه بسرعة استجابةً للصدمات. كما أن نجاحها يقتضي أن تُستكمل ببرامج لتنمية المهارات والقدرات لمساعدة المستفيدين على التخرج من المساعدة الاجتماعية وتحقيق مصدر دخل ثابت.

2- التأمين الاجتماعي

20- تشمل برامج التأمين الاجتماعي مستحقات البطالة، والتأمين الصحي، ومستحقات العجز، ومستحقات الأمومة، ومستحقات إعالة الأطفال، والمعاشات التقاعدية؛ وهي ضرورية لحماية الأفراد من الصدمات غير المتوقعة التي قد توقعهم في براثن الفقر. غير أن التأمين الاجتماعي في المنطقة العربية لا يتسم بتاتاً بالشمول ويقتصر غالباً على تلبية احتياجات العاملين في القطاع العام والعاملين في القطاع الخاص النظامي، مما يقلل من تأثيره (بسبب وصوله إلى عدد قليل من الناس) واستدامته (بسبب مشاركة عدد قليل منهم فيه). فعلى سبيل المثال، لا يستفيد من المعاشات التقاعدية سوى 27 في المائة من كبار السن في المنطقة العربية، ومعظمهم من الرجال. وتتسبب غلبة الطابع غير النظامي على أسواق العمل، وانخفاض مشاركة النساء في القوة العاملة، وارتفاع عدد المهاجرين في استبعاد شرائح كبيرة من السكان من التأمين الاجتماعي، ولا سيما العاملين غير النظاميين والنساء والمهاجرين. ولا يزال طموح توفير الرعاية الصحية للجميع (وهو عنصر حاسم في التأمين الاجتماعي) بعيد المنال، ويتطلب استثماراً كبيراً لضمان الحماية المالية اللازمة لحصول الأشخاص الضعفاء على الرعاية الصحية[13].

3- تحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة

21- يقتضي توفيرُ الحماية الاجتماعية الشاملة تحديدَ الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية التي تبيّن مستوى المعيشة الذي لن تسمح الحكومات بأن يعيش أي فرد دونه. ويجب أن تُحدَّد هذه الحدود الدنيا على الصعيد الوطني، على أن تراعي على أقل تقدير ما يلي: إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الأساسية؛ وضمان الدخل الأساسي والتغذية وإمكانية حصول الأطفال على التعليم؛ وضمان الدخل الأساسي للبالغين في سن العمل (ويشمل ذلك توفير حد أدنى للأجور للعاملين فعلياً، ومستحقات لغير القادرين على العمل بسبب المرض أو العجز أو الأمومة أو البطالة)؛ وضمان الدخل الأساسي لكبار السن (معاشات تقاعدية كافية).

22- وفي العديد من البلدان العربية، لا يُستبعد العاملون الفقراء من برامج المساعدة الاجتماعية (التي تستهدف السكان الأشد فقراً) فحسب، بل أيضاً من برامج التأمين الاجتماعي (التي تستهدف العاملين النظاميين). ومع أن لدى بعض العاملين غير النظاميين كذلك القدرة على الادخار، مما يقلل من تعرضهم للبطالة أو سوء حالتهم الصحية أو الصدمات الأخرى، فلا تزال فرص وصولهم إلى الآليات النظامية محدودة.

23- ويمكن عبر رقمنة برامج الحماية الاجتماعية دعم توسيعها لتشمل العاملين غير النظاميين. فرقمنتها تقلل من تكاليفها، وتتيح زيادة عدد المستفيدين منها، وتقلل تكاليف معاملاتها المترتبة عليهم، مما يشجعهم على الإقبال عليها أكثر فأكثر. وتجدر ملاحظة أن انخراط العاملين غير النظاميين في برامج الحماية الاجتماعية، ولا سيما التأمين الاجتماعي، يقتضي أن يثقوا في النظام ككل: لذلك فإن التواصل الفعال أمر ضروري[14].

(13) منظمة العمل الدولية، الضمان الاجتماعي في البلدان العربية، 2022.

(14) World Bank, Social Protection for the Informal Economy: Operational Lessons for Developing Countries in Africa and Beyond, 2021.

الإطار 2- تحسين كفاءة برامج الحماية الاجتماعية

يُمكِّن برنامج الحماية الاجتماعية – إطار التقييم السريع (SPP-RAF) التابع للإسكوا صانعي السياسات والخبراء الحكوميين من إجراء تقييمات سريعة ومنخفضة التكلفة لبرامج الحماية الاجتماعية الوطنية.

وتمكّن زيادة فهم فعالية برامج الحماية الاجتماعية الوطنية – عبر تحديد سمات المستفيدين واحتياجاتهم، وكيفية استهدافهم، وكيفية تقليل أخطاء إدراجهم واستبعادهم، وكيفية دعمهم للاستغناء عن المساعدة الاجتماعية – الحكومات من تحسين كفاءة برامج الحماية الاجتماعية لديها وتوسيع نطاق تغطيتها لتشمل مَن هم في أمسّ الحاجة إليها.

المصدر: بيانات جمعتها الإسكوا.

24- وفي الأوضاع المثالية، تستهدف الاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى التخفيف من وطأة الفقر الفئات السكانية الفقيرة والضعيفة استهدافاً دقيقا. كما تراعي أوجه وشدة الحرمان الذي يعاني منه المحتاجون بغية وضع استراتيجيات وسياسات هادفة يمكن أن تكون فعالة في الحد من الفقر. ولهذا السبب، تعد أدلة الفقر المتعدد الأبعاد أداةً مفيدةً يمكن استخدامها على الصعيد الوطني، أو تصنيفها حسب الجنس والمنطقة الجغرافية والعمر.

الإطار 3- تحديد المحتاجين إلى المساعدة الاجتماعية

توفر الإسكوا عدداً من الأدوات لتحديد الفئات السكانية الفقيرة في البلدان العربية. وتدعم هذه الأدوات الجهود الرامية إلى تحديد المستفيدين المحتملين من برامج المساعدة الاجتماعية وتساعد صانعي السياسات على وضع سياسات فعالة للتخفيف من وطأة الفقر.

أداة الإسكوا لحساب القياسات المالية للفقر (MPAT)

هي أداة شبكية سهلة الاستخدام تحسب القياسات المالية للفقر.

وتنتج الأداة قياسات للفقر لأقاليم، أو لمجموعات اقتصادات أو لاقتصاد واحد، على مر الزمن وعند أي خط من خطوط الفقر، كما تبرز الاتجاهات والتغيرات الرئيسية المتعلقة بالفقر. كما تمكّن مستخدميها من التنبؤ بالفقر النقدي حتى عام 2030، في ظل أوضاع سياسية واقتصادية مختلفة.

دليل الإسكوا المنقح للفقر المتعدد الأبعاد في البلدان العربية

يوفر دليل الإسكوا المنقح للفقر المتعدد الأبعاد في البلدان العربية (MPI) تحليلاً إقليمياً للفقر، بحيث يمكن مقارنته عبر البلدان العربية، باستخدام السمات الخاصة بالمنطقة. وبما أن العديد من البلدان العربية متوسطة أو مرتفعة الدخل، فمن المرجح أن يعاني السكان العرب من الفقر المعتدل وليس من الفقر المدقع، ولذلك يوفر الدليل بيانات عن السكان الذين يعانون من الفقر المعتدل في البلدان المتوسطة الدخل. وهو يقيس انتشار الفقر المتعدد الأبعاد وشدته، مما يمكن صانعي السياسات من تحديد الفئات الفقيرة ومدى معاناتها من الفقر. كما يمكن تصنيف بيانات الدليل عبر مختلف أبعاد الفقر، حسب المنطقة الجغرافية، والعمر، ونوع الجنس بغية إجراء تحليلات أعمق لأسباب الفقر المتعدد الأبعاد.

الأداة الداعمة لاحتساب دليل الفقر المتعدد الأبعاد في الإسكوا

تمكّن منصة الأداة الداعمة لاحتساب دليل الفقر المتعدد الأبعاد (MAT) صانعي السياسات من إنشاء دليل وطني متعدد الأبعاد مخصص باستخدام تشخيصات متقدمة. وتساعد الأداة البلدان على استخدام مسوحها بشأن البيانات الجزئية لتقييم مدى انتشار وعمق أوجه الحرمان المتعدد الأبعاد بين سكانها، باستخدام أساليب شفافة وضمان المساءلة. كما تدعم الأداة البلدان في تتبع وضعها ونموها، ومحاكاة الصدمات الإنمائية، وتتيح إجراء مقارنات إقليمية وزمنية.

وحدة تفعيل الأداة الداعمة لاحتساب دليل الفقر المتعدد الأبعاد في الإسكوا

تدرك الإسكوا أن صانعي السياسات كثيراً ما يحجمون عن سد فجوات الفقر بالكامل بسبب عدم كفاية الموارد. وبينما توفر الأداة الداعمة لاحتساب دليل الفقر المتعدد الأبعاد بيانات وتنبؤات مخصصة بشأن الفقر المتعدد الأبعاد، فإنها لا تراعي المقايضات التي يواجهها العديد من صانعي السياسات. ولسد هذه الفجوة، وضعت الإسكوا وحدة تفعيل ضمن الأداة الداعمة تساعد صانعي السياسات على تحديد الاستراتيجيات الأكثر كفاءةً للحد من الفقر نظراً لمحدودية الموارد. كما تمكّن هذه الأداة صانعي السياسات من العمل على الحد من الفقر المتعدد الأبعاد بطريقة هادفة ومجدية.

المصدر: بيانات جمعتها الإسكوا.

الإطار 4- قياس الفقر المتعدد الأبعاد في دولة فلسطين

عملت الإسكوا جنباً إلى جنب مع حكومة دولة فلسطين لتقدير الفقر المتعدد الأبعاد في عامي 2020 و2021، على سبيل المساهمة في استراتيجية الحكومة للحد من الفقر.

وأظهرت حسابات الإسكوا تدهوراً كبيراً في الحرية والسلامة والجودة المتعلقة بالتوظيف في البلد بين عامي 2011 و2016. وقد شهد الفقر المتعدد الأبعاد استقراراً نسبياً بصورة تبعث على الدهشة في عام 2020، على الرغم من أن عدم الحصول إلى التعليم برز كمصدر قلق جديد. غير أن الفقر المتعدد الأبعاد زاد في عام 2021، مما يبرز الدور الذي تؤديه العوامل السياسية في مكافحته في دولة فلسطين.

ومكّنت حساباتُ الإسكوا المتعلقة بالفقر المتعدد الأبعاد الحكومةَ من العمل بصورة مجدية من أجل وضع استراتيجية مستنيرة للحد من الفقر.

المصدر: بيانات جمعتها الإسكوا.

جيم- الاستثمار في رأس المال البشري

25- إن توفير التعليم الجيد والرعاية الصحية للجميع أمران ضروريان لكسر حلقة الفقر المتوارث بين الأجيال وتصاعد اللامساواة. ويعد توفير التعليم الجيد للجميع أحد أكبر عوامل تمكين الارتقاء الاجتماعي.

26- ويتراوح حجم الإنفاق على التعليم من مجموع الإنفاق الحكومي في المنطقة العربية من 4 في المائة في الصومال إلى 19 في المائة في المملكة العربية السعودية. وينص "إطار العمل لتحقيق هدف التنمية المستدامة

الرابع الخاص بالتعليم حتى عام 2030" على أنه ينبغي على الحكومات تخصيص ما لا يقل عما يتراوح بين 15 و20 في المائة من الإنفاق الحكومي لصالح التعليم بغية توفير التعليم الجيد للجميع. ولم يتجاوز الحدَّ الأدنى لهذا الهدف إلّا الجزائرُ والمغرب والمملكة العربية السعودية من بين جميع بلدان المنطقة العربية؛ أما حدُّه الأعلى فلم يتجاوزه أيُّ بلد عربي. ولذا تعد زيادة الإنفاق على التعليم أمراً حاسما. لكن يجب أن يركز الإنفاق على تقديم التعليم العالي الجودة والملائم الذي يتماشى مع الاحتياجات المتغيرة لسوق العمل، ويتضمن التطورات التكنولوجية لتأهيل قوة عاملة مُلِمَّةٍ بالتكنولوجيا.

27- ويمكن أن يدفع سوء الحالة الصحية الأسر الضعيفة إلى هوة الفقر، أو يفاقم الفقر الذي تعاني منه الأسر الفقيرة بالفعل، حيث تضطر الأسر إلى تجميع كل ما في جعبتها من أموال بل وإلى الاستدانة غالباً كي تدفع الفواتير الطبية لأحد أفرادها المرضى. ففي مصر مثلاً خصص 5 في المائة من الأسر أكثر من 25 في المائة من مجموع إنفاقها على الصحة في عام 2015 (أحدث البيانات المتاحة)[15]. ومن المرجح أن تعاني الأسر الفقيرة أو الضعيفة من نتائج صحية سيئة بسبب محدودية قدرتها على تحمل تكاليف الأطعمة المغذية، وارتفاع احتمال مزاولتها لعمل غير مستقر، وسوء ظروفها المعيشية. ولذلك يمكن أن يصبح سوء صحتها وفقرها دوامة لا تنفك تتدهور.

28- كما يمكن أن تزيد التحويلات النقدية المشروطة من رأس المال البشري. فهي تبشّر بإمكانية منع توارث الفقر بين الأجيال عن طريق ضمان ذهاب الأطفال إلى المدارس، ومواظبتهم على حضور الفحوص الصحية، وتلقيهم جميع اللقاحات، مع تمكين أسرهم الفقيرة من تلبية احتياجاتها الاستهلاكية الأساسية. غير أن التحويلات النقدية المشروطة وحدها لا تكفي لانتشال الأسر من الفقر، بل ينبغي استخدامها بالاقتران مع برامج الحماية الاجتماعية الأخرى (والتخرج منها) لتعزيز توفير فرص العمل اللائق[16].

الإطار 5- دعم التحويلات النقدية المشروطة في مصر

في مصر، أثبت برنامج "تكافل وكرامة" للتحويلات النقدية أنه يسهم في التخفيف من وطأة الفقر، وزيادة رأس المال البشري للأسر المستفيدة، وتمكين المرأة.

وتحويلات "كرامة" هي تحويلات نقدية غير مشروطة لكبار السن (ممّن تزيد أعمارهم عن 65 عاماً)، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأيتام. ويستفيد منها حالياً 1.2 مليون من المستفيدين المسجلين الذين يتلقون جميعهم تحويلات شهرية غير مشروطة. أما تحويلات "تكافل" فهي تحويلات نقدية مشروطة تستفيد منها 1.9 مليون أسرة مسجلة. ويُمنح المستفيدون تحويلات شهرية شريطة مواظبة أطفالهم (الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أعوام و18 عاماً) بنسبة 80 في المائة على مقاعد الدراسة، والقيام بأربع زيارات في السنة إلى العيادات الصحية (للأمهات وأطفالهن دون سن السادسة)، وشريطة احتفاظ أمهاتهم بسجلات نماء الطفل وحضور جلسات التوعية التغذوية.

(15) الإسكوا، المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة.

(16) Ariel Fiszbein and others, Conditional Cash Transfers - Reducing Present and Future Poverty, 2009.

وأظهر تقييم لأثر البرنامجين زيادةً في الاستهلاك ودرجة الاستهلاك الغذائي لدى المستفيدين، وارتفاع درجات نسبة الوزن إلى الطول لدى صغار الأطفال وانخفاض سوء التغذية لديهم، وزيادة الإنفاق على الدروس الخصوصية واللوازم المدرسية ووسائط النقل المدرسية.

وطلبت الحكومة المصرية المساعدة التقنية من الإسكوا في هذا الصدد بغية تحسين رصد برنامج تكافل وتنفيذ شروطه. وتلبية لذلك الطلب، أجرت الإسكوا تقييماً لحالة تنفيذ برنامجي تكافل وكرامة حالياً، وحددت القيود الرئيسية في تنفيذ شروطهما (الصارمة)، ونظمت اجتماعاً لتبادل الآراء بين الأقران في مجال الحماية الاجتماعية حول "التنفيذ الفعال لبرامج التحويلات النقدية المشروطة"، ضمّ خبراء حكوميين في مجال الحماية الاجتماعية من كل من شيلي، ومصر، وموريتانيا، وتونس، وتركيا. وناقش الخبراء القيود الرئيسية في تطبيق الشروط وتنفيذها: الشروط الصحية، والرصد، واستراتيجيات الخروج والتخرج، والمعونة النقدية الإضافية، ودور الأخصائيين الاجتماعيين، والكتيبات التشغيلية.

ووضعت الإسكوا عقب الاجتماع توصيات بشأن التنفيذ التدريجي للشروط الصارمة في مصر، مع مراعاة الاختلافات في استعداد المحافظات لتنفيذ الشروط ومراقبة المستفيدين.

ولا تقدم الإسكوا وصفات إلزامية بشأن ما إذا كان ينبغي فرض شروط أم لا، لأن ذلك قرار سياسي في نهاية المطاف. بيد أن بوسعها توفير الدعم التقني والمشورة في مجال السياسات، وذلك مثلاً عبر تقديم الأدلة والممارسات الجيدة، وإرشاد البلدان بشأن استراتيجيات التصميم والتنفيذ الفعالة.

المصدر: البنك الدولي، تكافل وكرامة: مشروع لشبكة أمان اجتماعي يعزز من تمكين المرأة المصرية ورأس المال البشري، 2020؛ والإسكوا، مسودة تقرير، اجتماع تبادل النظراء في مجال الحماية الاجتماعية: التنفيذ الفعال لبرامج التحويلات النقدية المشروطة، 2022.

29- ويعد الوصول إلى التكنولوجيا والإنترنت عنصراً حاسماً في زيادة رأس المال البشري. فتوسيع نطاق الوصول إلى الإنترنت والخدمات الرقمية والإقبال عليها لا يؤدي فقط إلى شمول السكان المعرضين لخطر الاستبعاد (مثل أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية غير الموصولة بالشبكة، أو الفقراء الذين لا يستطيعون دفع ثمن خدمة الإنترنت)، ولكنه يمكّن السكان الضعفاء من زيادة معرفتهم التكنولوجية وإنتاجيتهم. وتهدد الفجوة الرقمية المتنامية بتأجيج اللامساواة. وينطبق ذلك بصفة خاصة على المناطق الريفية، حيث يمكن للإنترنت أن تقلل إلى حد كبير من تكاليف المعاملات التي ينطوي عليها السفر لمسافات طويلة. لذا يمكن أن تسهم زيادة الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية في المناطق الريفية إسهاماً كبيراً في الحد من اللامساواة الجغرافية. كما أن الأشخاص ذوي الإعاقة معرضون بصفة خاصة لإمكانية تخلفهم عن الركب واستبعادهم من التقدم التكنولوجي، حيث لا يمكنهم دوماً الوصول إلى التكنولوجيا المعدَّلة. ولذا تُعتبر السياسات والمبادئ التوجيهية الوطنية الفعالة ضروريةً من أجل تحسين نفاذيتهم الرقمية.

30- وفي غياب مبادرات لتوفير إمكانية حصول الجميع على خدمات الصحة والتعليم والتكنولوجيا الجيدة، فإن هذه القضايا ستؤدي إلى زيادة اللامساواة حيث يدفع الأغنياء مقابل تلقي الخدمات الجيدة بينما يتخلف الفقراء عن الركب. بيد أن الاستثمار في مراكمة رأس المال البشري مفيدٌ للنمو الاقتصادي وللمالية العامة عبر توفير قوة عاملة منتِجة وملتزمة.

دال- توفير العمل اللائق

31- سيؤدي توفير العمل اللائق للجميع إلى تمكين الأفراد والبلدان. وبوسعه استئصال الفقر، وزيادة الإنتاجية، وتعزيز المزيد من النمو الاقتصادي. لكنه يستلزم استحداث فرص عمل كافية وتمكين الفقراء لوقايتهم من سوء المعاملة والاستغلال في العمل وليستطيعوا كسب أجر معيشي منصف.

32- ويعزى تزايد البطالة في المنطقة العربية أساساً إلى قلة استحداث فرص العمل النظامية وزيادة عرض العمالة (الماهرة) على الطلب. وغالباً ما تكون الوظائف التي يجري إنشاؤها ضمن قطاع الخدمات غير النظامي وتتطلب مجموعة مهارات متدنية نسبيا. وكثيراً ما يفتقر العاملون، بسبب طابعهم غير النظامي، إلى المستحقات وتدابير السلامة المعيارية، ولا يتمتعون في نهاية المطاف بظروف عمل لائقة. ولحماية العاملين الموجودين، بمن فيهم العاملون في القطاع غير النظامي، لا بد من إعادة تقييم الأطر القانونية الوطنية كي يتمتع جميع الأشخاص بالحماية بموجب تشريعات العمل.

33- وسيتطلب توفير العمل اللائق زيادةً كبيرة في استحداث فرص العمل، إلى جانب استراتيجيات التخرج التي تُجهز الأفراد (ولا سيما الضعفاء المستفيدين من المساعدة الاجتماعية) لدخول أسواق العمل.

الإطار 6- ربط الباحثين عن عمل بالوظائف في الكويت

تساعد مبادرة الإسكوا "مستقبل العمل" دولها الأعضاء على تحسين فهم المهارات المطلوبة في أسواق العمل لديها، كي تتوخى على نحو أفضل استحداث فرص العمل اللائق اللازمة.

ويحدد "راصد المهارات في الإسكوا" المهاراتِ المطلوبةَ في المنطقة العربية وفي كل دولة عضو. ويمكن لصانعي السياسات استخدام نتائجه لمعالجة عدم التطابق في المهارات السائد في العرض والطلب في سوق العمل، وتقييم درجة مشاركة القطاع الخاص في بلدانهم في التطورات التكنولوجية اللازمة لتنخرط في الثورة الصناعية الرابعة، وتحديد السياسات الملائمة التي تحفز استحداث فرص العمل في القطاع الخاص. ويمكن للأفراد أيضاً استخدام نتائجه لتقييم ما إذا كانت لديهم المهارات المطلوبة أكثر في بلدانهم، ولتحديد فرص صقل المهارات أو تجديدها من أجل زيادة قابلية توظيفهم.

وتعمل الإسكوا مع الهيئة العامة للشباب في الكويت لمطابقة مهارات الشباب الكويتيين مع الوظائف المنشورة على منصة الهيئة. وقد تم استخلاص المهارات من إعلانات الوظائف (على تطبيق الهيئة الشبكي) ومن السير الذاتية للشباب (المسجلة أيضاً في التطبيق نفسه). ويساعد نموذج الإسكوا للذكاء الاصطناعي عندئذ في مطابقة مهارات المتقدمين للوظائف مع تلك المطلوبة في إعلانات الشواغر، ويُبرز عدم التطابق حيثما لا تتوافق المهارات المقدمة مع المهارات المطلوبة.

المصدر: بيانات جمعتها الإسكوا.

1- استحداث فرص العمل

34- لكي تنعم المنطقة العربية بالنمو المستدام، لا بد من استحداث عدد كبير من فرص العمل النظامية في قطاعاتها الإنتاجية التي تتطلب مهارات عالية. وينبغي ألّا تسعى الحكومات إلى زيادة استحداث فرص العمل في القطاع العام، بل عليها بالأحرى أن تشجع استحداثها في القطاع الخاص عن طريق بذل الجهود لتحسين بيئة

الأعمال، واستهداف القطاعات الكثيفة العمالة، والقائمة على التكنولوجيا المتقدمة، والمنتِجة، وعن طريق سن حوافز للعمالة. ويمكن لقطاعات مثل السياحة والاقتصاد الرقمي أن توفر فرص عمل كثيرة وتدفقات رأسمالية إلى الداخل. ويُعتبر ضمان الأمن الاقتصادي والسياسي أكبر حافز لحض القطاع الخاص على زيادة الاستثمار في استحداث فرص العمل وفي الصناعة في المنطقة[17].

الإطار 7- مبادرة جسور

"جُسور" هي مبادرة إقليميّة تهدف إلى الحد من أوجه اللامساواة في المنطقة العربية بفضل استحداث فرص عمل للشباب، وتوفير التدريب لصقل مهاراتهم وزيادة قابليتهم للتوظيف.

وتيسّر مبادرة جسور الحوار بين الشباب وأصحاب العمل، وتوفر لهم دورات تدريبية لإعدادهم لمستقبل العمل، وتحدد وتعالج المواقف المتحيزة ضد النساء والأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل.

المصدر: بيانات جمعتها الإسكوا.

35- ويجب أن يراعي استحداث فرص العمل الاحتياجات المحددة لمختلف فئات السكان. فالأشخاص ذوو الإعاقة يحتاجون إلى أماكن عمل يسهل الوصول إليها، أما إتاحة إمكانية العمل عن بُعد وإمكانية رعاية الأطفال المعالين فتشجع على زيادة توظيف النساء.

2- استراتيجيات التخرج

36- تترافق استراتيجيات التخرج عادةً مع برامج المساعدة الاجتماعية القائمة على النقد وتضيف إليها أبعاداً أخرى تهدف إلى تمكين المستفيدين. ومن الأمثلة على استراتيجيات التخرج هياكلُ الحوافز، وتنشيط العمالة، والروابط مع البرامج الاجتماعية الأخرى، والشمول المالي[18]، وزيادة ملكية الأصول.

37- ويمكن أن تساعد استراتيجيات التخرج على تمكين الفقراء كي يستغنوا عن برامج المساعدة الاجتماعية (التي تحافظ على مستوى أساسي من الاستهلاك) وينتقلوا إلى وضع يعملون فيه عملاً منتجا. كما يمكنها، عبر زيادة فرص الحصول على العمل اللائق والمشاركة فيه، أن تعزز الإدماج والتماسك الاجتماعي لدى جميع شرائح المجتمع المحلي[19].

(17) الإسكوا ومنظمة العمل الدولية، نحو مسار مُنتج وشامل للجميع: إيجاد فرص عمل في المنطقة العربية، 2021.

(18) World Bank, Safety nets: How to – Graduation.

(19) Consultative Group to Assist the Poor, Graduating the Poorest into Microfinance: Linking Safety Nets And Financial Services, 2006.

3- هياكل الحوافز

38- تركز هياكل الحوافز على تحفيز المستفيدين من برامج المساعدة الاجتماعية على تعزيز رأس مالهم البشري (أي صحتهم وتعليمهم عادة) ليغدوا أفضل استعداداً للتفاعل سواء في أسواق العمل أو مع المجتمع. فكثيراً ما تعمل برامج التحويلات النقدية المشروطة على زيادة رأس المال البشري للأطفال وكسر حلقات الفقر المتوارث بين الأجيال. كما تعمل برامج الأغذية المدرسية على تشجيع الالتحاق بالمدارس، مما يعزز تغذية الأطفال الفقراء وتعليمهم على حد سواء[20].

4- تنشيط العمالة

39- يركز تنشيط العمالة على ربط المستفيدين من برامج المساعدة الاجتماعية بالبرامج التي تصِلُهم بأسواق العمل. فيمكن أن تشكل فرصُ التعليم مدى الحياة، والتدريب التقني والمهني، والتدريب على تنمية الأعمال (الذي يركز عادة على المشاريع البالغة الصغر)، وخدمات التوظيف، جميعها منطلقاً للمستبعدين من أسواق العمل لدخولها[21].

40- ويحقق تنشيط العمالة نجاحاً باهراً في المناطق الحضرية حيث توجد فرص عمل أكثر. ففي المناطق الحضرية، يمكن أن يؤدي تعزيز التعليم والتدريب وتنمية رأس المال البشري إلى زيادة كبيرة في عدد فرص العمل المتاحة للفقراء، وبفضل زيادة فرص الحصول على عمل لائق، يستطيع الفقراء تحسين سبل عيشهم، وتعزيز قدرتهم على الصمود، والاستفادة من الإدماج الاجتماعي. وقد أثبت التعليم والتدريب التقني والمهني فعاليته ولا سيما في مساعدة الفقراء من الأفراد والأسر على التحرر من رِبقة الفقر[22].

41- ويمكن لخدمات التوظيف التي تربط الأفراد والمهارات بوظائف محددة أن تدعم الانتقال من المدرسة إلى العمل، وتقلل من مدة بطالة الباحثين عن عمل.

5- الروابط مع البرامج الاجتماعية الأخرى

42- بفضل ربط برامج المساعدة الاجتماعية بالبرامج الاجتماعية الأخرى، يمكن أن يصبح المستفيدون أكثر قدرةً على الصمود مما يمكّنهم من ممارسة عمل لائق أو أنشطة مدرة للدخل. فبالمستطاع ربط المساعدة الاجتماعية بإعانات السكن، أو إعانات تعزيز الصحة و/أو التعليم، أو برامج الإرشاد (تدريب المزارعين والعاملين الزراعيين)، أو البرامج النفسية - الاجتماعية، أو المساعدة في الحصول على وثائق الهوية والوثائق القانونية الأساسية[23].

---

(20) Safety nets: How to – Graduation.

(21) المرجع نفسه.

(22) Michael J. Petrilli, Not just college: Technical education as a pathway to the middle class, 2016.

(23) Safety nets: How to – Graduation.

6- الشمول المالي

43- إن تشجيع الشمول المالي للمستفيدين من برامج المساعدة الاجتماعية يمكّنهم من الادخار أو الاستثمار أو الحصول على الائتمان. وقد تساعد إمكانية الحصول على الائتمان رواد الأعمال أو أصحاب المشاريع الصغيرة والبالغة الصغر على تنمية أعمالهم وتعزيز سبل عيشهم. لكنّ الجهود الرامية إلى زيادة الشمول المالي يجب أن تركز في المقام الأول على ضمان الإلمام بالأمور المالية والحصول على حساب مصرفي قبل الانتقال إلى أدوات أكثر تطوراً، مثل خدمات الائتمان والتأمين. ويمكن أن تستفيد تلك الجهود الرامية إلى زيادة الشمول المالي للفئات السكانية الفقيرة من التطورات في مجال التكنولوجيا المالية التي تعزز حتى شمول السكان المنعزلين، كقاطني المناطق الريفية مثلاً أو مَن ليس لديهم سكن ثابت. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي إيداع التحويلات النقدية مباشرة في الحسابات المصرفية أو الحسابات المالية بواسطة الهواتف المتنقلة إلى تعزيز الشمول المالي للمستفيدين من برامج المساعدة الاجتماعية.

7- زيادة ملكية الأصول

44- تمكن زيادة ملكية الأصول المستفيدين من برامج المساعدة الاجتماعية من تحسين سبل معيشتهم، ولا سيما في المناطق الريفية أو حيث لا توجد فرص عمل نظامية. ويمكن أن تزوّد الأصول الإنتاجية (مثل المواشي، والأراضي الصالحة للزراعة، ووسائط النقل) الأسرَ الفقيرة بمصدر دخل مستدام يتخطى برامج التحويلات النقدية، أو يزودها بضمانات للحصول على الائتمان.

الإطار 8- التخرج من برامج الحماية الاجتماعية في الأردن

صندوق المعونة الوطنية هو المسؤول عن الحماية الاجتماعية في الأردن. وتحدد "الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية 2019-2025" لأول مرة هدفاً طموحاً يرمي إلى تجاوز مجرد توفير الحماية الاجتماعية، وتنظر في استراتيجيات التخرج لدعم انتقال المستفيدين إلى سوق العمل.

ولتحقيق هذه الغاية، تعاون صندوق المعونة الوطنية مع وزارة العمل ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي لتسجيل المستفيدين من برنامج الدعم النقدي الموحّد في المنصة الوطنية للتشغيل ("سَجِّل")، وهي منصة شبكية تمكّن الأفراد من البحث عن عمل، كما تمكّن أصحاب العمل من البحث عن مرشحين مؤهلين، وتمكّن الموظفين المحتملين من التسجيل في برامج التدريب لزيادة قابليتهم للتوظيف. ويمكن أن يزيد تسجيل المستفيدين من برنامج الدعم النقدي الموحّد في المنصة من قابليتهم للتوظيف، وإمكانية حصولهم على عمل لائق، وخروجهم من دائرة الفقر والمساعدة الاجتماعية. ويهدف صندوق المعونة الوطنية في البداية إلى توفير فرص العمل اللائق لصالح 4,600 من المستفيدين من التحويلات النقدية.

وتدعم الإسكوا حالياً صندوق المعونة الوطنية لتعزيز نهج التخرج لديه، بما في ذلك تنقيح برامج وسياسات التخرج. وأجرت الإسكوا تحليلاً لسوق العمل الأردنية باستخدام راصد المهارات في الإسكوا (الذي يتتبع جميع إعلانات الوظائف في بلد ما حسب المسمى الوظيفي، والمهارات المطلوبة، وأي تحيزات غير مقصودة إزاء نوع الجنس أو الإعاقة)، ورسمت صورةً محدثةً عن الطلب في سوق العمل. كما تم وضع نموذج لقياس العرض في سوق العمل، أو على الأقل مجموعة المهارات والخبرات العملية للمستفيدين من المساعدة الاجتماعية. كما أن الإسكوا وصندوق المعونة الوطنية يعتزمان استخدام تحليلهما للعرض والطلب في سوق العمل من أجل مطابقة مهارات المستفيدين من المساعدات الاجتماعية وفرص العمل في القطاع الخاص، ومعالجة أي عدم تطابق فيها عبر برامج تدريبية مصممة بعناية.

المصدر: بيانات جمعتها الإسكوا.

هاء- تعزيز الإدماج

45- بغية تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية المستدامة حقاً، يجب على جميع المبادرات أن تعزز إدماج الفئات الأكثر ضعفاً وتخلفاً عن الركب. أما الحماية الاجتماعية الشاملة فيجب أن تكون شاملةً للجميع حقاً وأن تغطي جميع المحتاجين إلى دعمها كي ينعموا بمستوى معيشة لائق. كما يجب على المبادرات الرامية إلى تعزيز تنمية رأس المال البشري أن تستهدف جميع السكان، ولا سيما تحسين نتائجهم الصحية والتعليمية. ويتسنى وضع الأسس اللازمة من أجل تمتع جميع السكان المحتاجين بعمل لائق عبر توفير الحماية الاجتماعية لهم وحصولهم على خدمات الصحة والتعليم العالية الجودة.

الإطار 9- تعميم العدالة الاجتماعية في ليبيا

وضعت الإسكوا أداةً لتقييم الفجوات في سياسات العدالة الاجتماعية تمكّن صانعي السياسات من تقييم مدى دمج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات العامة وبرامج التنمية في المنطقة العربية. وتحدد الأداة وتقيس أوجه القصور في العدالة الاجتماعية عبر السياسات، مع إعطاء الأولوية لتلك التي تعتبر مهمة في برامج التنمية الوطنية. وعادةً ما يسترشد التحليل بخطة عمل وطنية لتعميم العدالة الاجتماعية عبر جميع السياسات، وذلك لضمان عدم ترك أحد خلف الركب.

ويمكن للأداة أن تحدد عدة فجوات، بما فيها الفجوات في المعارف والمهارات اللازمة لعمليات تصميم السياسات الاجتماعية والاقتصادية أو تنفيذها أو تمويلها أو تقييمها؛ والفجوات في بناء توافق في الآراء حول خيارات السياسات المنصفة والشاملة والقائمة على المساواة والمشاركة والحقوق؛ وأوجه القصور داخل البيئة التمكينية والتنظيمية التي تحكم هذه العمليات؛ وأوجه القصور في الهياكل المؤسسية والآليات الداخلية التي تضمن اتساق السياسات وتنسيقها.

وعملت الإسكوا مع معهد التخطيط ولجنة التنمية المستدامة في ليبيا في عام 2021 على تطبيق الأداة على الاستراتيجية الاجتماعية الوطنية. وأبرزت المشاورات التي أجريت مع المسؤولين الحكوميين والخبراء التقنيين الحاجةَ إلى نهج مؤسسي لضمان تعميم العدالة الاجتماعية باستمرار من قبل الوزارات المعنية وفي جميع السياسات ذات الصلة. ونتيجةً لذلك، تم إنشاء فريق عمل وطني معني بالعدالة الاجتماعية، بقيادة منسق هدف التنمية المستدامة 10 (الحد من انعدام المساواة) في لجنة التنمية المستدامة. وشكلت الإسكوا مجموعةً من المدربين الوطنيين من داخل فريق العمل لتدريب الوزارات ومؤسسات الدولة على تعميم العدالة الاجتماعية. ويعمل الفريق الوطني حالياً مع الإسكوا على وضع أول استراتيجية وطنية للعدالة الاجتماعية في ليبيا عن طريق عملية تشاركية على المستوى الوطني.

ومن المأمول أن تساهم العملية التشاركية لوضع الاستراتيجية والنتائج المنشودة في بناء السلام وإبرام عقد اجتماعي جديد في ليبيا.

المصدر: بيانات جمعتها الإسكوا.

46- وسيزيد تحقيق قدر أكبر من العمالة الشاملة في القطاع الخاص من فرص الإدماج الاجتماعي عبر توفير العمل اللائق في جميع أنحاء المنطقة. كما أن العمالة الشاملة ستزيد من عدد العاملين، وتحد من الاعتماد على شريحة قليلة من القوة العاملة، وتحفز النمو الاقتصادي.

47- كما سيزيد تيسير ممارسات العمل عن بعد، وترتيبات العمل المرنة، وتوفير رعاية الأطفال العالية الجودة والميسورة التكلفة[24] من مشاركة النساء في القوة العاملة عبر تمكينهن من تحقيق توازن أفضل بين أولوياتهن المتنافسة.

الإطار 10- النهوض باقتصاد الرعاية: إصلاح السياسات في لبنان

إقراراً بالعبء الكبير لأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر الملقاة على عاتق النساء، والخسائر التي تلحق بقدرتهن على دخول سوق العمل النظامي، أجرت الإسكوا سلسلة من دراسات الحالة لتحسين فهم اقتصاد الرعاية (مع التركيز على رعاية كبار السن والأطفال) في المنطقة العربية.

وقد أبرزت دراسات الحالة التي أجرتها الإسكوا بشأن اقتصاد رعاية الأطفال في لبنان والمملكة العربية السعودية أن من شأن توفير خدمات عامة جيدة في مجال الرعاية والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة، أو إعانات لهذه الخدمات، أن يزيد المشاركة الاقتصادية للمرأة زيادةً كبيرة. بيد أن دراسات الحالة تبرز أيضاً أنه من أجل النجاح في تعزيز مشاركة النساء في القوة العاملة، يجب أن تكون خدمات الرعاية والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة متاحة لهن وقريبة من أماكن عملهن، ويجب أن توفر رعاية عالية الجودة لأطفالهن، على أن تتولى هيئة وطنية رصدها بانتظام.

وعقدت الإسكوا، باستخدام نتائج دراسة الحالة المتعلقة بلبنان، حواراً وطنياً بين مختلف الجهات المعنية بشأن اقتصاد رعاية الأطفال، بالتعاون مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والبنك الدولي، والمعهد العربي للمرأة. وأوصى الحوار بسلسلة من الإصلاحات للنهوض باقتصاد رعاية الأطفال في لبنان.

وبناء على العمل الجاري حالياً مع لجنة المرأة والطفل في مجلس النواب، يوصى بتنفيذ ترتيبات عمل مرنة في لبنان. وأجرت الإسكوا واللجنة مراجعةً قانونية حول الجوانب العملية لتنفيذ ترتيبات العمل المرنة، وستقترح قانوناً جديداً على مجلس النواب بحلول نهاية عام 2022.

وتوصي الإسكوا أيضاً بوضع إطار استراتيجي وطني لدعم التمكين الاقتصادي للمرأة (يأخذ رعاية الأطفال بالحسبان)، وستعمل مع الجهات المعنية من أجل تعزيز دور القطاع العام في النهوض بخدمات رعاية الأطفال التي يمكن لجميع النساء الحصول عليها.

المصدر: بيانات جمعتها الإسكوا.

48- وسيشجع توفير بيئات عمل وممارسات توظيف يسهل الوصول إليهما، مادياً ورقمياً، على زيادة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في القوة العاملة. كما تسهم تقنيات النفاذ الرقمي، مثل تقنية تحويل النص إلى كلام وزيادة أحجام حروف الطباعة، إسهاماً كبيراً في إدماجهم. وتحدد "مبادئ النفاذ إلى محتوى الويب 2.0" (WCAG2.0) كيفية تسهيل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى محتوى الويب[25].

(24) الإسكوا، التمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة العربية: تطوير اقتصاد الرعاية - دراسة حالة: رعاية الأطفال في لبنان، 2022.

(25) الإسكوا، أُثُقوِّت المنطقة العربية قطار الثورة الصناعية الرابعة: المهارات العربية لا تزال حبيسة الماضي، 2022.

49- كما يساعد إطار تصنيف الإعاقات وتحديدها في المنطقة العربية البلدانَ على أن تحدد تحديداً دقيقاً الأشخاص ذوي الإعاقة ومستحقاتهم (مثل التعليم الشامل، والحصول على الرعاية الصحية والأجهزة المساعِدة) ليتسنى إدماجهم إدماجاً هادفاً في المجتمع والأنشطة الاقتصادية.

الإطار 11- تعزيز النفاذية الرقمية للأشخاص ذوي الإعاقة في دولة فلسطين والجمهورية العربية السورية والإمارات العربية المتحدة

طورت الإسكوا المنصة العربية للإدماج الرقمي لدعم تيسير نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المواقع الشبكية العامة، والخدمات الإلكترونية، وأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ووسائط الإعلام. وتزود المنصة صانعي السياسات بمجموعات أدوات لتعزيز النفاذية الرقمية للأشخاص ذوي الإعاقة، وأمثلة على أفضل الممارسات من بلدان المنطقة العربية التي نجحت في تعزيز النفاذية الرقمية، وتقييمات الإعاقة في البلدان العربية.

وأطلقت المنصة بنجاح مجموعتي أدوات للسياسات: واحدة لوضع السياسات الوطنية بشأن النفاذية الرقمية، والثانية لوضع المبادئ التوجيهية التقنية الوطنية بشأن النفاذية الرقمية. وتتاح المجموعتان كمنشورات وكأدوات تفاعلية عبر الإنترنت.

وتقدم الإسكوا، بعد إطلاقها مجموعتي الأدوات، الدعم لكل من دولة فلسطين والجمهورية العربية السورية والإمارات العربية المتحدة على وضع سياساتها الوطنية للنفاذية الرقمية. ويجري ذلك عن طريق عملية تشاركية تشمل جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية، بمن في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم.

وتم الاعتراف بجهود الإسكوا في مجال الشمول الرقمي: حيث فازت المنصة العربية للإدماج الرقمي بجائزة امتياز في القمة العالمية لمجتمع المعلومات في عام 2022.

المصدر: بيانات جمعتها الإسكوا.

الإطار 12- تعزيز الإصلاح القائم على الأدلة لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في أسواق العمل

إقراراً بأن الأشخاص ذوي الإعاقة غير مشمولين بشكل متناسب في أسواق العمل في المنطقة العربية، على الرغم من استعدادهم للعمل، أجرت الإسكوا سلسلة من المسوح في الأردن ولبنان لتقييم ما إذا كانت تصورات أصحاب العمل عن الأشخاص ذوي الإعاقة تمثل عائقاً أمام توظيفهم.

وكشفت المسوح أن أصحاب العمل يحجمون عن توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة بسبب الاعتقاد بأنهم قد يكونون أكثر عرضة للحوادث وأقل إنتاجيةً من أقرانهم من غير ذوي الإعاقة. كما أن الأشخاص ذوي الإعاقات النفسية والذهنية هم أكثر عرضةً لمواجهة التصورات السلبية (وبالتالي الاستبعاد الاقتصادي) من الأشخاص ذوي الإعاقات البصرية أو السمعية أو الجسدية. أما النساء ذوات الإعاقة فهن أكثر عرضةً للتمييز من الرجال ذوي الإعاقة.

وتوصي الإسكوا، استناداً إلى نتائج المسوح، بأن يقوم صانعو السياسات بسن تشريعات فعالة لمكافحة التمييز وإنفاذها، وبتخصيص الموارد والخبرات التقنية الكافية لدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. كما أن برامج التوعية الموجهة لأصحاب العمل، ولا سيما في القطاع الخاص، ستغير تصوراتهم عن إنتاجية الأشخاص ذوي الإعاقة وستشجع سياسات العمالة الشاملة لهم على مستوى الشركات.

وعقدت الإسكوا، لتعزيز الإدماج في القطاع الخاص، مشاورة افتراضية لإبراز العوائق التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في التوظيف والتأكيد على أن إدماجهم ليس باهظ التكلفة.

المصدر: بيانات جمعتها الإسكوا.

50- غير أن القطاع الخاص قد يحجم عن تحقيق قدر أكبر من العمالة الشاملة لديه بسبب التكاليف المتصورة لتوظيف النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنات. ولذا فقد تشجع حوافز العمالة الشاملة، أو حتى فوائدها الجلية، على زيادة الطابع الشامل للقطاع الخاص.

51- وربما لا يكون الحصولُ على عمل لائق بالنسبة لبعض الفئات أهمَّ مطالبها لكي تُدمج إدماجاً هادفاً في المجتمع، بل بالأحرى تحسين ظروفها المعيشية. فقد يحتاج السكان الذين يعيشون في ظروف سكنية سيئة إلى زيادة فرص حصولهم على المساكن والبنى التحتية الميسورة التكلفة (المياه، والصرف الصحي، والنقل، والاتصالات) لتحسين رفاههم. ومع تسارع وتيرة التحضر، قد يكون توفير السكن اللائق والبنى التحتية أكثر أهميةً لمنع تزايد اللامساواة في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية.

واو- دمج السياسات والبرامج

52- بمقدور الحكومات، بعملها على دمج السياسات والبرامج لتكون متكاملة ومتسقة، أن تكفل استجابةً شاملة في تعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية المستدامة التي تشمل الفقراء والمستبعدين. ويمكن أن يكفل ذلك أيضاً تنمية رأس المال البشري وتحويل نتائجه المحسنة إلى نتائج عمالة أفضل للجميع، ومن ثم إلى رفع الإنتاجية.

53- فلكي ينجح برنامج من برامج التنمية الحضرية مثلاً في معالجة بعض الأسباب الجذرية للّامساواة وانتشال السكان من الفقر، وبالتالي تحسين نوعية حياتهم، ومساهمتهم في التنمية الاقتصادية لبلدهم، ينبغي عليه ألّا يحسّن نوعية السكن لمَن يعيشون في مساكن غير نظامية أو منخفضة الجودة فحسب، بل أن يوفر لهم أيضاً في إطار عملية التعمير البنى التحتية لخدمات المياه، والصرف الصحي، والكهرباء، والاتصالات، والنقل؛ وأن يضمن خدمات الرعاية الصحية والتعليم الملائمة للسكان، بما يشمل حصولهم على الرعاية والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة؛ وأن يوفر الحماية الاجتماعية وخدمات التوظيف للسكان في سن العمل.

الإطار 13- تعزيز التنمية الحضرية المتكاملة في مدن الإسكندرية وبيروت والكويت

طورت الإسكوا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، أداةً إلكترونيةً لتخطيط وتشخيص التعافي الاقتصادي الحضري والقدرة على الصمود لمساعدة المدن على تقييم قدرتها على الصمود في وجه الصدمات.

وتُعرَّف القدرة على الصمود على أنها قدرة مدينة ما على أن تخطط أو تتوقع الصدمات السلبية لاقتصاداتها و(تعيد) تخصيص مواردها لتحمُّل تلك الصدمات والتعافي منها. وتقر الأداة بأن التنمية الحضرية المتكاملة ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي تأخذ في الاعتبار بيئة الأعمال في المدينة، وظروف سوق العمل، والبنية التحتية للخدمات الأساسية والاتصالات، والبيئة المالية، والحوكمة الاقتصادية باستخدام 16 مؤشراً من مؤشرات الأداء المتعلقة بالقدرة على الصمود.

واستخدمت الإسكوا هذه الأداة حتى الآن لإعداد تقارير أداء الصمود الاقتصادي في مدن الإسكندرية وبيروت والكويت لتقييم أدائها إبّان جائحة كوفيد-19. واستُخدمت التقارير لاحقاً لوضع خطط بناء الصمود الاقتصادي التي تحدد إجراءات محددة زمنياً مقابل أهداف أداء محددة لتحسين الصمود الاقتصادي للمدينة على المدى المتوسط. كما تعمل خطط بناء الصمود الاقتصادي كمخطط أوليّ لضمان التنمية الحضرية المتكاملة عن طريق زيادة الوعي بجميع الاحتياجات الشاملة للتنمية الحضرية المستدامة.

المصدر: بيانات جمعتها الإسكوا.

خامساً- خلاصة

54- للعمل اللائق دور حاسم في الحد من اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية. كما أنه يبشر بتمكين الفئات المحتاجة ومنع السكان العاملين من العيش في فقر. لكن فرص العمل اللائق لا تُتاح للجميع. فالعاملون غير النظاميين (وفي بعض الحالات المهاجرون) لا يستفيدون من التأمين الاجتماعي الذي يوفره العمل اللائق، ناهيك عن أن العديد من الأفراد (بمن فيهم النساء والأشخاص ذوو الإعاقة) مستبعدون تماماً من سوق العمل.

55- ولا بد لذلك من استجابة شاملة لحماية عموم السكان ودعم حصول شريحة كبيرة منهم على عمل لائق. فالحماية الاجتماعية الشاملة مكلفةٌ لكنها تحمي فئات سكانية بأكملها من الفقر واللامساواة. كما أن الاستثمارات في رأس المال البشري تمكّن الأطفال من انتشال أنفسهم من الفقر عند وصولهم مرحلة البلوغ، ومن كسر حلقة الفقر المتوارث بين الأجيال بفضل زيادة فرص حصولهم على عمل لائق. أما زيادة فرص الحصول على العمل اللائق فتَقي بدورها العاملين من العيش في فقر، وتوفر لهم إمكانية الحصول على التأمين الاجتماعي الذي يحميهم من الصدمات غير المتوقعة. وستؤدي الجهود الرامية إلى تحسين إدماج الفئات المستبعدة، بما في ذلك بيئات العمل التي يسهل الوصول إليها ومرافق رعاية الأطفال العالية الجودة والميسورة التكلفة، إلى زيادة إمكانية حصول شريحة أكبر من السكان على عمل لائق. ومن شأن زيادة أعداد القوة العاملة (وجعلها أكثر شمولاً) أن تزيد من قدرة الدولة على دفع تكاليف الحماية الاجتماعية الشاملة (عبر زيادة الضرائب). وأما الأخذ بالسياسة الضريبية التصاعدية فسيعزز قدرة الدولة على تمويل الحماية الاجتماعية، وإعادة توزيع الثروة من أجل تحقيق قدر أكبر من المساواة. وأخيراً، فإن وجود سياسات متكاملة يضمن استجابةً شاملةً وفعالةً للحد من اللامساواة.